A/49/275/Add.1
31 October 1994
ARABIC

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٦٢ من جدول الأعمال

نزح السلاح العام الكامل

الوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية
المضادة للأفراد

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتوياتالصفحة

ثالثا - المعلومات الواردة من الحكومات

إيطاليا ٢

ثالثا - المعلومات الواردة من الحكومات

إيطاليا

[٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤]

١ - في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أدلى السيد أنطونيو مارتينو، وزير خارجية إيطاليا، ببيان في المناقشة العامة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة جاء فيه ما يلي"

"وأغتنم هذه الفرصة لأعلن رسمياً شروط الوقف الاختياري الذي قرره إيطاليا فيما يتعلق بتصدير الألغام المضادة للأفراد. فسوف يسري هذا الوقف على جميع عمليات النقل ولحين سريان أنظمة دولية جديدة. وهو التزام تترتب عليه تكلفة اقتصادية ولكن بلدي على استعداد للنهوض بها. وإنما نحث جميع الدول الأعضاء على أن تتخذ إجراءات وقف اختياري وطنية مماثلة في هذا السبيل الى أن يوضع النظام الدولي في صيغته النهائية". (A/49/PV.11)

٢ - وقد اتخذ هذا القرار نظرا لخطورة المشاكل الإنسانية الناجمة عن الاستخدام العشوائي للألغام البرية المضادة للأفراد ولضظاعة الاصابات التي تلحق بالسكان المدنيين في مناطق عديدة من العالم من جراء الألغام البرية. والواقع أن الحكومة الإيطالية ضاعفت على امتداد السنوات القلائل الماضية من جهودها الرامية الى الحد من العواقب الوخيمة المترتبة على استخدام أسلحة من هذا القبيل، وهي تولي أولوية عليا للجوانب الإنسانية من المشاكل المتصلة بالألغام البرية.

٣ - ومن ثم نادى إيطاليا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي، في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، باعتماد قرار بشأن "المساعدة في إزالة الألغام" وقد اتخذ القرار بتوافق الآراء (القرار ٧/٤٨ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣) وهو يدعو الى تمويل عمليات إزالة الألغام وبرامج الإعلام والتدريب المتصلة بتلك العمليات وذلك بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

٤ - والبرلمان الإيطالي بصدد التصديق على اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

٥ - وأحاطت الحكومة الإيطالية علما على النحو الواجب بالقرار رقم B 3-174/92 الصادر عن البرلمان الأوروبي بشأن الضرر البالغ الذي تسببه الألغام البرية، وهي تعرب عن تقديرها لمبادرات لجنة الصليب الأحمر الدولية الرامية الى احتواء آثار انتشار الألغام البرية المضادة للأفراد والتخفيف منها.

٦ - وفي عام ١٩٩٣، انضمت إيطاليا الى توافق الآراء الذي اتخذ به قرار الجمعية ٧٥/٤٨ كاف المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي يدعو الى وقف اختياري لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد التي تشكل خطرا بالغا على السكان المدنيين. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، لم تأذن الحكومة الإيطالية بأي صادرات أخرى من الألغام.

٧ - وفي اجتماع قمة مجموعة الدول السبع المعقود في نابولي، أعلنت إيطاليا وشركاؤها أنها تمنح أولوية للمشاكل المتعلقة بالألغام البرية المضادة للأفراد، مما يشمل الجهود الرامية الى كبح الاستخدام العشوائي لتلك الألغام، ووقف تصديرها والمساعدة على إزالتها من جميع أنحاء العالم.

٨ - وفي آب/اغسطس ١٩٩٤، شكلت مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد موضوع اقتراح صوت عليه مجلس الشيوخ الإيطالي. وقد تعهدت الحكومة الإيطالية، في تلك المناسبة، بأن تعلن وقف بيع الألغام البرية المضادة للأفراد وقفا اختياريًا انفراديًا تطبيقًا لقرار الجمعية العامة ٧٥/٤٨ كاف وبأن تهيب الوسائل الضرورية لمنع إنتاج مثل تلك الأسلحة.

٩ - وسوف يسري الوقف الاختياري الذي أعلنته إيطاليا على تصدير أو بيع أو أي شكل آخر من أشكال نقل الألغام البرية المضادة للأفراد وفقا لأحكام القرار ٧٥/٤٨ كاف. وقد بدأ سريانه في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وسيستمر لحين بدء نفاذ أي نظام دولي جديد يوضع لضبط تصدير وإنتاج الألغام المضادة للأفراد. وإيطاليا ملتزمة بالاسهام في وضع مثل ذلك النظام.